

القافي ففرق في ذلك بين الياسي فاما له بين وبين الواوي فيفتح
واختلف عنه فيما كان من روس الامي على لفظها وذلك في سورة
والنازعات والشمس خوبناها وفتحها وسواها ووحاها واولاها
واساها وجلاها سوا كان واويا واويا فاحذ جماعة
فيها بالفتح وهو مذهب ابي عبد الله بن سفيان وابي العباس
المهدوي وابي محمد مكي وابن علقون وابن شريح وابن بلية
وعبيد بن عمير والداودي علي بن الحسن وذهب اخرون للإطلاق
المال في فمها بين وبين واجرها محبب غيرهما من روس الامي
وهو مذهب ابي القاسم الطرسوسي وابي الطاهر بن خلف
صاحب العنوان وابي الفتح فارس بن احمد وابي القاسم الخاقاني
وغيرهم ثم قالوا في صاحب التجريد عن الحسن بن علي بن فضال
روس الامي لم يكن له ياء سوا كان واويا واويا فانهها ولم يكن
في الف جميع الرواة عن الحسن بن علي بن فضال عن حمزة او ابا ماله روس
الامي عندهم حكى الفتح الفراء عن صاحب التجريد وحمزة بن محمد الفراء
جميع الرواة ويعني قولهم وانفرد ابي شاذان الشاذولي في قوله
كما عليه بن الصلاح وغيره والشاذلي ما خالف فيه الثقة جميع
الثقات كما عليه الامام الشافعي واكثر اصحابه او ما خالف فيه
الثقة من هو او يوق منه كما عليه بن حجر العسقلاني ومن تبعه
فان قلت لهذا عند المحدثين اما عند القائلين فهو ما خالف لحد
الاركان الثلاثة التي هي موافقة الرسم ووجه من وجه العربية
وصحة الاسناد قلت هذا غلط نشأ من عدم صحة معرفة الاسناد
قال في المشروقات وصح سندها فانما يعني به ان يروي تلك التاء
العدن الضابط عن مثله فلا حتى تنسب وتكون مع ذلك مشهورة عند
٢ وهكذا حتى ينتهي

ايمة

ايمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عند من من الغلط
او مما شذبه بعضهم انه في النظر قوله وتكون مع ذلك مشهورة
فصح بانه يشترط مع نقل القدر عن مثله **وهكذا** ان لا يشذبه وهذا
بعينه هو ما ذكره المحدثون فانهم قالوا في تعريف الصحيح ايضا ذلك
قال العريفي في الفتنه
واهل هذا الشأن قسموا السنن اليهم وخصيصة
فالاول للثقة الاسناد ونقل عدل ضابط الفوائد
عن مثله من غير ما شذبه وعلته فادح فتودي
ثم قال في باب السناد
يقال لا يروى والشاذولي في الثقة في الملائق الشافعي حقه
والثقة من ثقة الراوي شذبه كل ما لم يقر به في محله قلت في الامين لكن
الكلام في السناد المروى وقال شيخ الاسلام في شرح الفية العلي في السناد
المروى كل قال بن الصلاح فسمان احدهما الحديث للزاد الخالف وهو
ما عرفه الشافعي وكانها المروى الذي ليس في روايته من الثقة والضبط
ما يقع جابر الما لوجه التردد والسنة وضمن النكارة والضعف انتهى
وما نحن بغيره المسم الاول بقرينة قوله بن الجزري فخالف جميع الرواة
عن المازق فما ذكره صاحب التجريد ساذ على المذهبين واتبع الفقهاء
والعامة والاصوليون على ان السناد ليس بقران كما قاله المؤيد في
شرح الطيبة وحرم القارة به فان قلت مستندنا في ذلك قول الشاطبي
ولكن روس الامي قد قل نسخها فظاهرها انه له الفتح والامالة في روايته
قلت شرحه اعلم بما رده وقد قال ابو سامة وغيره والعلامة
شامة يعني ان روس الامي لا يجزي فيها الخلاف المذكور بل قلته له اعلى
وجه واحد وهو بين المفضلين وغيره عن ذلك بقوله قد قل نسخها يعني

الضابط مع

Copyrighted material